

توظيف "الحياد الإيجابي" في السياسة الخارجية العراقية

بعد العام ٢٠٠٣

م.د حيدر قحطان سعدون

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية/ الجمهورية العراقية

haidr.qahtan@nahrainuniv.edu.iq

المُلخَص :

يتناول البحث بالدراسة والنقاش التوجه الجديد للسياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وهي السنة التي شهدت دخول العراق لحُقبَة جديدة من تأريخه السياسي، بعد الغزو الأمريكي للعراق، ومن ثمّ تغيير النظام السياسي العراقي بالانتقال من نظام الحزب الواحد (الدكتاتوري) إلى النظام (الديمقراطي) متعدد الأحزاب، وهو ما انعكس على إستراتيجية السياسة الخارجية العراقية التي استهدفت تحييد العراق عن الصراعات الإقليمية والدولية، وتصفير المشكلات مع دول الجوار الإقليمي، مع الانفتاح على محيط العراق الخارجي في سبيل حشد الدعم الدولي لمساعدة النظام السياسي العراقي الجديد في إعادة بناء الدولة، وحفظ الأمن والاستقرار الداخلي، فضلاً عن، السعي الدءوب للوفاء بجميع إلتزامات العراق الدولية تمهيداً لاستعادة دور العراق ومكانته على الساحتين الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية : الحياد، الحياد الإيجابي، السياسة الخارجية، الإستراتيجية، العراق

(Implementing "Positive Neutrality" in Iraqi Foreign Policy After 2003)

Hayder Qahtan Saadoon

AL-Nahrain University/ Faculty of Political Sciences/ Republic of Iraq

haidr.qahtan@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

The research examines and discusses the new direction of Iraqi foreign policy after 2003, the year that witnessed Iraq's entry into a new era in its political history, following the **American** invasion of **Iraq** and the subsequent change in the **Iraqi** political system, transitioning from a one-party (**dictatorial**) system to a multi-party (**democratic**) system. This was reflected in the Iraqi foreign policy strategy, which aimed to neutralize **Iraq** from regional and international conflicts and eliminate problems with neighboring countries, while opening up to **Iraq's** external environment in order to mobilize international support to assist the new **Iraqi** political system in

rebuilding the state and maintaining internal security and stability. It also strives to fulfill all of **Iraq's** international obligations in preparation for restoring **Iraq's** role and position on the regional and international arenas.

Keywords: Neutrality, positive neutrality, foreign policy ,Strategy, Iraq

المقدمة :

تمر الدول أحياناً بمراحل تاريخية مفصلية نتيجة أحداث معينة؛ كالحروب الداخلية (الأهلية) والدولية، الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى، الكوارث الطبيعية وانتشار الجوائح والأوبئة ونحوها، فلا تقتصر تأثيرات مثل تلك الأحداث وتداعياتها على الجوانب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية فقط، وإنما قد يتعدى مجال تأثيرها ليشمل هيئة النظام السياسي للدولة (كإسقاط الأنظمة والحكومات)، ومراجعة الدولة لأولوياتها الوطنية، وإعادة تعريف دورها الإقليمي والدولي، ومن ثم تغيير إستراتيجيتها وتوجهات سياساتها الخارجية. ولعل من أبرز الشواهد على ذلك في التأريخ المعاصر، التجربة اليابانية بعد حادثة الاستهداف النووي الذي تعرضت له من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية في (٦ و ٩ آب/ أغسطس ١٩٤٥). والأمر ذاته يُمكن أن يُقال بالنسبة للحالة العراقية منذ العام ٢٠٠٣ - مع مُراعاة الفارق وخصوصية كل تجربة-، إذ شهد العراق في تلك السنة غزواً أمريكياً (مدعوماً بتحالف دولي)، تمخض عنه احتلال أجنبي للبلاد، وتغييراً في هيئة النظام السياسي، فضلاً عن تبعات اقتصادية واجتماعية وإنسانية مأساوية، فرضت على النظام السياسي الجديد في العراق (ما بعد ٢٠٠٣) ضرورة عمل مُراجعة شاملة لسياسة البلاد الداخلية والخارجية، وإعادة "اكتشاف" مصالح العراق الإستراتيجية، ومن ثم تغيير طريقة التعاطي والتفاعل مع المحيطين الإقليمي والدولي، وهو ما أوجب بدوره إحداث تغيير في إستراتيجية السياسة الخارجية العراقية لتصبح أكثر انسجاماً واستجابةً لضرورات المرحلة ومخرجاتها، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة إثباته.

أهمية البحث : تسليط الضوء على التغيير الأساسي الذي طرأ على توجهات السياسة الخارجية العراقية منذ العام ٢٠٠٣، واستعراض أبرز المتغيرات الدافعة لإحداث مثل هذا التغيير وطرق الاستجابة لها والتعاطي معها.

أهداف البحث : تقييم مدى نجاعة الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية العراقية (ما بعد العام ٢٠٠٣).

إشكالية البحث : تنطلق الدراسة من السؤال المركزي الآتي : (ما مدى ملائمة "الحياد الإيجابي" كنموذج جديد في السياسة الخارجية العراقية؟، لناحية مدى استجابته لضرورات المرحلة الراهنة وقدرته على

تحقيق أهداف البلاد العُليا). وسعيًا في تقديم إجابة شاملة وفهماً وافياً للموضوع، تطرح الدراسة التساؤلات الفرعية الآتية :

١. ما هو "الحياد" في السياسة الخارجية، وماذا يقصد بمفهوم "الحياد الإيجابي" ؟.
٢. ما هو وجه الاختلاف في نمط السياسة الخارجية العراقية ما بعد العام ٢٠٠٣، قياساً بما كان قبله؟.

٣. ما هي أهداف الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية العراقية، وما هي أبرز وسائل تحقيقها ؟.
فرضية البحث : تفترض الدراسة وجود تغير في إستراتيجية السياسة الخارجية العراقية (ما بعد العام ٢٠٠٣)، بعد انتهاء العراق لسياسة "الحياد الإيجابي" الذي طبع مواقفه من مختلف القضايا والملفات الدولية "الساخنة"، إذ جاء تبني العراق لهذا النمط الجديد في سياسته الخارجية بوصفه الأكثر تناسباً مع متطلبات البيئتين الداخلية (المحلية) والخارجية (الدولية)، ومع المتغيرات المختلفة التي أثرت في الواقع العراقي ما بعد العام ٢٠٠٣.

منهجية البحث : اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على (المنهج الوصفي) الذي يتميز بدراسته للظواهر والمشكلات كما هي في الواقع، وجمع وتحليل البيانات المرتبطة بها، بهدف فهم خصائصها وعلاقاتها، ومن ثم الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة وتفسيرات منطقية للظاهرة محل الدراسة.
محتويات البحث : يشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات. أما المباحث فمقسمة على النحو الآتي :

- "الحياد" في السياسة الخارجية (إطار مفاهيمي).
- السياسة الخارجية العراقية (قبل وبعد العام ٢٠٠٣).
- الإستراتيجية العراقية الجديدة (تفسير المشكلات .. الانفتاح .. استعادة الدور).

المبحث الأول

"الحياد" في السياسة الخارجية (إطار مفاهيمي)

"يُعرّف "مارسيل ميرل" السياسة الخارجية بأنها: ((ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه إلى الخارج، أي الذي يعالج، بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح ما وراء الحدود)). ويُعرّف "جيفري ستيرن" السياسة الخارجية بـ ((نشاط حكومة ما يوجه ويفعل في بيئة خارج الدولة التي تديرها تلك الحكومة)) (توفيق ٢٠١٧، ٢٣). فالسياسة الخارجية، هي إذن، "تعبير عن موقف الدولة وتوجهها في علاقاتها الخارجية، كما تحدد مستوى انغماسها في مختلف القضايا والمشكلات الدولية، التي تعنيها وتؤثر بصورة أو أخرى على ما تحاول تحقيقه، أو الحصول عليه من مصالح وأهداف" (مقلد ٢٠١٣، ١٤). ولما كانت البيئة الخارجية المحيطة بالدولة (أي النظام الدولي) تتسم بالفوضوية والصراع (مبدأ

الفوضى التنظيمي)؛ نتيجة لغياب سلطة عليا فوق الدول تمتلك سلطة الأمر والنهي وتحتكر شرعية استخدام القوة (مبدأ الهرمية التنظيمي)، فقد أصبح لزاماً على الدول التعامل مع واقع دولي، أقل ما يُقال عنه أنه واقع "تنافسي"؛ نسبة إلى المنافسة ما بين الدول لزيادة قوتها رغبة منها في حفظ بقائها أو سعياً للهيمنة، وهو ما يجعله واقع مليء بالنزاعات والصراعات والأزمات. وأمام نظام دولي بهذه الصفات تكون الدولة، في سياستها الخارجية، أمام خيارين اثنين يحددان سلوكها الخارجي: إما الانغماس والدخول كطرف في "لعبة الصراع" القائمة وتحمّل نتائجها (التي قد تكون صفرية أو غير صفرية)، وإما الإحجام عن المشاركة وتجنب حالة الصراع منتهجةً سياسة النأي بالنفس وعدم التدخل. على ان تحديد أي من المسارين يعتمد على عمليات معقدة تمر بها السياسة الخارجية لأية دولة، يُمكن اختزالها بالآتي :

١. عملية (الإدراك) : وهي عملية يتم من خلالها "اختيار وتنظيم وتفسير المعلومات لإعطاء صورة واضحة ومتكاملة عن الشيء المراد إدراكه، وغالباً ما يعبر عنها بالتفسير الموضوعي للبيئة والظروف المحيطة من خلال دورها في إيجاد نوع من الترابط بين هذه الظروف والمؤثرات وبين الأهداف والتصورات والنوايا" (حسين ٢٠١٤، ٣٠). وهي من منظور السياسة الخارجية، "عملية تحليل منهجية لطبيعة العلاقات والمعطيات السائدة في كل من البيئتين الداخلية والخارجية للدولة والتي غالباً ما تدفعها إلى صياغة أهدافها ومصالحها" وفق حيدر علي حسين (٢٠١٤، ٣١)، فضلاً عن، تحديد شكل (الاستجابة) الملائم للتكيف مع أو مواجهة الظروف والتحديات المختلفة التي تفرضها البيئة الدولية. ويتوقف مدى نجاح العملية الإدراكية وقدرتها على تقديم تفسيرات منطقية وتحليلات موضوعية للوقائع والأحداث على جُملة أمور، لعل من أهمها :

أ. توفر المعلومات والبيانات الدقيقة والكافية والبعيدة عن التضليل: وذلك لما له من دور في إعانة صانع القرار على صياغة تصور دقيق للواقع، يُعينه في رسم سياسته الخارجية. "قالبينتين الداخلية والخارجية، ... وبكل أبعادها والعناصر الأساسية التي تتشكّل منها، لا تهم - عند "هولستي" - بقدر ما ترجع هذه الأهمية إلى الكيفية التي يتم فيها تصور تلك البيئة من قبل صناع القرار، هذا التصور الذي قد يكون دقيقاً وقريباً من الواقع، كما أنه قد يكون مختلفاً عنه بشكل كبير" (الشمري ٢٠١٤، ٧٦).

ب. الأحكام المسبقة: ويراد بها الأحكام والتصورات والمعتقدات المسبقة لدى صناع القرار التي قد تؤثر في عملية إدراكهم لحقيقة نوايا الخصوم وتفسير تحركاتهم وطرق التعامل معها. فمثلاً، عكست نظرة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جون فوستر دالاس" عن تصور مسبق وصورة ذهنية (سيئة) "قاداته إلى الاستنتاج بان سلوك الاتحاد السوفيتي لم يكن مُخلصاً، وانه كان يسعى إلى تطوير قدراته من أجل

الهيمنة والقضاء على العالم الحر لأنه في .. عقل "دالاس" كان السوفيت أشراراً بالفطرة" (توفيق ٢٠١٧، ١٩٩).

ت. هيئة النظام السياسي: من حيث كونه نظاماً تسلطياً يُدار من قبل الحاكم الفرد (الدكتاتور) ووفقاً لرؤيته ومعتقداته، أم انه نظام ديمقراطي (تعددي) يفسح المجال أمام التشاور وعرض الرؤى والأفكار المختلفة.

ث. الثقافة الإستراتيجية للدولة: وتؤثر بالطريقة التي ترى فيها الدولة نفسها (إدراك الذات) وتحدد على أساسها موقعها ودورها في النظام الدولي. ويتحدد مضمون الثقافة الإستراتيجية للدولة في: "تقاليد الأمة، القيم، الاتجاهات السائدة، أنماط السلوك، العادات، الرموز، الانجازات، وطرق التكيف مع البيئة وحل المشاكل" (مصباح ٢٠١٠، ٧٥). كما تتأثر أيضاً بعوامل أخرى: "كالتاريخ، التراث، الموقع الجغرافي، الثقافة الوطنية الأعم التي يوجد فيها صنّاع القرار، والهيكل المؤسسي الذي يعملون فيه" (روبنسون ٢٠٠٩، ٢٩١).

٢. عملية (الاستجابة): هي المرحلة الثانية في عملية صنع السياسة الخارجية، وهي عبارة عن "مجموعة من الأفعال .. التي تحمل صفاتها تراكماً لصور إدراكية خاصة تتفاعل في لحظة معينة بالاتفاق مع مدركات التأثير، كما انها ترتبط بالنتائج المتمخضة عن إدراك الذات المرتبط أساساً بنظام صنع القرار السياسي" (حسين ٢٠١٤، ٣٥)، أو هي بعبارة مختصرة (ردود الأفعال الناتجة عن إدراك معين في زمن محدد). فعلمية الاستجابة تمثل المظهر الخارجي والنهائي للسياسة الخارجية لدولة ما تجاه حدثٍ أو قضيةٍ أو صراعٍ معين، والمدرّك أساساً من الدول الأخرى على هيئة مواقف أو سياسات أو قرارات تتخذها حكومة الدولة المعنية، بناءً على إدراكها الخاص لبيئتها الداخلية (المحلية) والخارجية (الدولية)، ودرجة استعدادها وتماسك جبهتها الداخلية، والقدرات الكامنة والفعلية التي بحوزتها، وسيناريوهات التصعيد ومآلاته المحتملة، فضلاً عن حسابات المنفعة والتكلفة والربح والخسارة. وهنا، يمكن تحديد، نوعين من استجابات الدول لحدثٍ أو صراعٍ أو أزمةٍ معينة في زمنٍ محدد؛ الأول يتمثل بالتدخل والانخراط في "الحالة التصارعية" والانحياز لهذا الطرف أو ذاك من أطراف الصراع، سواء كان دولةً أو حلفاً أو كتلةً دوليةً معين. أما النوع الآخر من الاستجابة فيتمثل بعدم التدخل في حالة الصراع القائم، وانتهاج سياسة النأي بالنفس وعدم التورط، والتي تتراوح في مستوياتها من الحياد وعدم الانحياز إلى حالة العزلة.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع دراستنا عن "الحياد الإيجابي"، سنحاول في الفقرات اللاحقة الإجابة عن التساؤلات الآتية: إلى ماذا يشير مفهوم "الحياد"؟، وما هي أنواعه؟، وما أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين المفاهيم الأخرى المقاربة كالعزلة الخارجية وعدم الانحياز؟.

"يشترك مفهوم "الحياد" من الأفعال (حايد- يُحايد- مُحايدة- حياداً)، ويعني الوقوف على الحياد، أي عدم التحيز إلى طرف على حساب طرف آخر، و"حايد الأمر" بمعنى اجتنابه ولم يتدخل فيه، و"الحياد" هو عدم الميل إلى أي طرف من أطراف الخصومة، (...). كما ويعرف "الحياد" - في السياسة الدولية- على انه: ((التزام تقطعه الدولة على نفسها بعدم التدخل في الشؤون الدولية، إذا كان هذا التدخل يُفضي أو قد يُفضي إلى نزاع مسلح)). وفي الوقت ذاته لا يعني "الحياد" الانقطاع عن التفاعل مع القضايا والأحداث في البيئتين الإقليمية والدولية، وإنما هو السعي إلى موازنة دور الدولة في سلوكها الخارجي في التعاطي مع جميع المتغيرات بعقلانية بهدف إيجاد حلول للجميع من خلال التسوية وإنهاء الخلافات سلمياً" (خضير ٢٠٢٥، ٣٣٦). وبهذه النقطة تحديداً، يختلف "الحياد" عن مفهوم "العزلة الخارجية" الذي يشير إلى توجه تنتهجه بعض الدول في سياستها الخارجية ((يعكس مستوى منخفضاً للغاية من الانغماس في أنشطة النظام السياسي الدولي، بكل ما تضمنه تلك الأنشطة الواسعة والمتشعبة من علاقات وتفاعلات ومبادلات واتصالات ومشاورات وتنسيق مواقف وسياسات ... إلخ، فضلاً عما تعنيه "العزلة الخارجية" من عدم الاكتراث بالقضايا والمشكلات، التي تستأثر باهتمامات المجتمع الدولي، وتدفعه إلى البحث عن حلول دولية جماعية لها)) (مقد ٢٠١٣، ٨٥).

و"الحياد" أنواع مختلفة، باختلاف المعايير المستخدمة في تصنيفه، إلا انه يمكن اعتماد التقسيم (الأساسي) الآتي :

١. الحياد القانوني (الدائم) Neutrality : يُشير هذا النوع من الحياد إلى "الوضع الدولي القانوني لدولة ما والذي يتمتع معه عليها أن تأخذ موقفاً منحازاً أو متحيزاً إلى أحد جانبي صراع دولي مسلح يقع خارج حدودها الإقليمية. وبصورة أكثر تحديداً، فإن الحياد القانوني يفرض على الدولة ألا تضع إقليمها أو أجزاء منه تحت تصرف أحد الأطراف المتصارعة، كما يحظر عليها الإقدام على تزويده بمساعدات عسكرية. وإذا كان هذا هو ما يتعين على الدولة أن تتقيد به في ظروف الحرب، فإن واجبها كدولة محايدة قانوناً يقتضي منها في ظروف السلم أن تمتنع عن الدخول طرفاً في علاقات من التحالف العسكري مع غيرها من الدول. وهنا بالضبط يتضح الفارق بين الدولة المحايدة قانوناً والدولة غير المنحازة (Non-Aligned). ففي وضع الحياد (القانوني) تكون الدولة ملزمة بأن تبقى محايدة بحكم ما يفرضه عليها القانون الدولي والدول الأخرى من تعهدات أو التزامات صارمة عليها أن تتقيد بها" (مقد ٢٠١١، ١٥١). "أما بالنسبة للدولة غير المنحازة، فإنها هي التي تختار هذا النهج الخارجي بكامل إرادتها دون أن يكون ثمة إلزام قانوني دولي لها بأن تفعل ذلك، ولها أن تتراجع عن خيارها غير المنحاز متى اقتنعت بأن ثمة ضرورات استجدت في واقعها أو في ظروفها تدعوها إلى ذلك" (مقد ٢٠١١، ١٥٢).

كما يمكن أن يقترن الحياد القانوني بصفة "الديمومة" أو ما يُعرف بـ "الحياد الدائم"، في إشارة إلى "الحالة القانونية التي تضع فيها الدولة نفسها بصفة دائمة (بوضع الحياد) بالاتفاق مع غيرها من الدول، فيحرم عليها بذلك الاشتراك في أي حرب حالية أو مستقبلية إلا لدفع اعتداء على هذا الحياد" (حسين وكريدي ٢٠٢٣، ٥٩ - ٦٠). على أن "الديمومة" هنا يُراد بها (النسبية) وليس (الإطلاق)، فالدول قد تلجأ - في بعض الحالات - إلى نقض التعهدات الدولية أو خرق الالتزامات القانونية المفروضة عليها مبررة ذلك بضرورات المصلحة الوطنية، وإن كانت الدول غالباً ما تتجنب مثل هذه الأفعال لما تجرّه عليها من عواقب قانونية أو عقوبات دولية صارمة.

٢. الحياد السياسي (المؤقت) Neutralism : هو عبارة عن "مذهب سياسي وضعي يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة من الكتل المتصارعة دولياً" كما أشار حسين وكريدي (٢٠٢٣، ٦١). فهو بهذا المعنى يقترب من فكرة (عدم الانحياز)، من حيث كونه قرار أو توجه سياسي تلجأ إليه الدولة في سياستها الخارجية بكامل إرادتها، من غير أن يكون تنفيذاً لالتزام قانوني أو تعهد دولي مفروض عليها، بل إن الدولة تستهدف من الالتزام به، الاستفادة من المزايا التي يوفرها "الحياد"، وعن قناعة بالمبادئ التي يقوم عليها "عبر التمسك بمبادئ السيادة، والمساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية، وتقدير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى، فضلاً عن التشجيع نحو تسوية النزاعات بالوسائل السلمية على نحو لا يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر" (خضير ٢٠٢٥، ٣٣٦). كما يمكن للدولة أن تتراجع عن خيار الحياد بشكل جزئي (تجاه قضايا أو نزاعات محددة) أو بشكل كامل متى وجدت ضرورة لذلك، وهو ما يُكسب "الحياد السياسي" صفة (التوقيت) أي "حياد مؤقت".

"وعلى العكس من اللغة الإنكليزية التي تفرق بين تعبير الحياد السياسي Neutralism وبين الحياد القانوني Neutrality، فإن اللغة العربية لا تتضمن مرادف يُبيّن الفرق بين المعنى السياسي والمعنى القانوني لكلمة "حياد"، لهذا أضيف في الوطن العربي كلمة (إيجابي) إلى جانب كلمة حياد (لتصبح : "حياد إيجابي") من أجل توضيح معناه السياسي ولتمييزه عن المضمون السلبي لكلمة حياد" (توفيق ٢٠١٧، ٥٢٧). كما قد تستخدم عبارات أخرى للإشارة إلى "الحياد الإيجابي" في دولٍ أخرى، من قبيل الحياد الفعّال أو البناء كما في يوغسلافيا على سبيل المثال وفق سعد حقي توفيق (٢٠١٧، ٥٢٥). على أن الحياد السياسي (الإيجابي) هو التعبير الذي سنعمده في ما تبقى من مباحث هذه الدراسة، لتوصيف التوجه الجديد للسياسة الخارجية العراقية، خلال مرحلة جديدة من مراحل تاريخ العراق السياسي المعاصر لحقبة ما بعد العام ٢٠٠٣.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية العراقية (قبل وبعد العام ٢٠٠٣)

اتسمت السياسة الخارجية العراقية للحُقبَة ما قبل العام ٢٠٠٣ بطابع الصِّدام والمواجهة والميل إلى التهديد باستخدام القوة، فضلاً عن استخدامها فعلياً في حل المشكلات الخارجية. فحاض العراق حرباً طويلة مع الجارة الإقليمية (إيران) فيما عُرف بـ "حرب الخليج الأولى" (للمُدّة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٨) لتُصنّف كواحدة من أطول الحروب في القرن العشرين. فضلاً عن، اتخاذ القرار باجتياح دولة الكويت في العام ١٩٩٠؛ نتيجة نزاع حدودي بين البلدين الجارين "حول الخط الحدودي المشوه" المرسوم بينهما، سواءً في منطقة الرُميلة، أو الشعور العراقي بضالّة ساحله على الخليج العربي" (الهزيمة ٢٠٠٧، ١٢٨)، ما أدى إلى اندلاع ما يُعرف بأزمة أو حرب الخليج الثانية (للمُدّة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩١)، والتي انتهت بتحرير الكويت من قبل قوات التحالف الدولي (المكون من ٣٤ دولة) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. مع فرض الأمم المتحدة حصاراً دولياً على العراق (تنفيذاً لقرارها المرقم ٦٦١ الصادر في ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠، على أثر الغزو العراقي للكويت) والذي تضمن فرض عقوبات اقتصادية خانقة أدت إلى إضعاف الدولة العراقية اقتصادياً وعسكرياً، فضلاً عن تداعيات اجتماعية وإنسانية فادحة.

ونتيجةً لعدم امتلاك النظام السياسي الحاكم في العراق (آنذاك) لأدوات الصراع اللازمة والقوة الكافية لخوض مُعترك الصراع الدولي، لجأت السياسة الخارجية العراقية حينها إلى "لعبة التمويه والإيحاء بامتلاك القوة، للتأثير في المسارات الدولية وتغيير نتائج الأحداث، ... وهي من السياسات التي تتبعها القوى المتصارعة على أوجه ودرجات مختلفة، لكنها تحتاج إلى الأدوات المناسبة والحرفية العالية لاستخدامها وإلا فستكون نتائجها كارثية" (أ. الجبوري ٢٠١٣، ٣١٥). ومن أمثلة استخدام أسلوب التمويه، ما صدر عن رأس الهرم في السلطة حينها "صدام حسين" من تصريحات في مناسبات مختلفة، منها ما جاء في خطابه في (١ نيسان/ أبريل ١٩٩٠) إذ توعد قائلاً: " (إذا أراد أولئك اللاعبين الكبار أن يحتلوا العراق .. فليجربوا حظهم، (...))، ليسجلوا هذا الإعلان، لدينا الكيمياء المزدوج (*i) وهو موجود حسب معلوماتنا لدى "أمريكا" والاتحاد السوفيتي فقط ... ومن يهددنا بالقنبلة الذرية ... نقول له (نهلكك بالمزدوج))" نقلاً عن أحمد صالح الجبوري (٢٠١٣، ٣١٥). إلا ان انتهاج مثل هذا الأسلوب كان له نتائج عكسية وخيمة، إذ زاد من عزلة العراق دولياً، وعكس صورة مشوهة عن الدور العراقي بوصفه مصدر تهديد للأمن الإقليمي والدولي، ما ترتب عليه اتخاذ قرارات أكثر تصعيداً ضدّ العراق ونظامه (السابق)، منها ما "أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية (حينها) "مادلين أولبرايت" في (١٢/٥/١٩٩٨)، من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تكتفي باحتواء ... (النظام) العراقي، وإنما تسعى إلى تغييره" (أ. الجبوري ٢٠١٣، ٢٥٩). وهو ما تمّ عملياً باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية،

بدعم من قوى التحالف الدولي، للعراق وإسقاط نظامه الحاكم في (٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣). ليدخل العراق بذلك حُقبه مفصلية جديدة من تأريخه السياسي، وهي حُقبه مليئة بالتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية أوجبت على العراق الجديد ضرورة التعامل معها. ولعل واحدة من أهم المهام التي تصدرت جدول اهتمام النظام السياسي العراقي الجديد (ما بعد ٢٠٠٣)، هي "ضرورة تغيير إستراتيجية السياسة الخارجية العراقية باعتماد (منهج التغيير التوجيهي) والذي يستلزم .. تغييراً في الأهداف وفي وسائل تنفيذ السياسة الخارجية العراقية، وتفضيل استخدام وسائل "القوة الناعمة" بدلاً من أدوات "القوة الصلبة" والابتعاد عن المواجهات المسلحة على الصعيد الدولي" (شنافة ٢٠١٢، ١١٣). هذا التغيير في التوجه، الناتج عن إدراك صناع القرار (الجُدد) في عراق ما بعد ٢٠٠٣، لمتغيرات البيئتين الداخلية (المحلية) والخارجية (الإقليمية والدولية) المحيطة بالعراق، والتي استوجبت بدورها إحداث تغيير على مستوى الاستجابة الخارجية وفي سلوك السياسة الخارجية العراقية، وكما سيتم توضيحه في التحليل الآتي :

١. على مستوى (الإدراك) : أولاً ما له علاقة بإدراك (البيئة الداخلية) بكل أبعادها السياسية، الأمنية الاقتصادية، والاجتماعية. فعلى المستوى السياسي، شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تغييراً جذرياً في هيئة نظامه السياسي، بالانتقال من نظام الحزب الواحد (الديكتاتوري) إلى النظام الديمقراطي متعدد الأحزاب. وهو ما انعكس بدوره، على سياسة العراق الخارجية التي أصبحت أكثر ميلاً لتغليب أدوات "القوة الناعمة" وتفضيلها على أدوات "القوة الصلبة" كوسيلة لبلوغ الأهداف العليا وحماية المصلحة الوطنية. وهذا ما يمكن تعليقه، وفقاً لأنصار (نظرية السلام الديمقراطي)، بطبيعة "الحكومات الديمقراطية (ذاتها) ... التي تكون أقل ميلاً لشن الحروب (...). ففي الأنظمة الديمقراطية (المُمثلة للشعب)، وعلى العكس من الأنظمة الاستبدادية، توجد أصوات معارضة ترفض السياسات الداعية إلى شن الحروب، فضلاً عن ان هيكل النظام السياسي يمنع ويعيق من الوصول إلى قرارات الحرب" (توفيق ٢٠١٧، ٣٥٧).

لكن، وعلى الرغم من، إيجابيات النظام الديمقراطي، فإنه قد يحمل في طياته سلبيات أو لنقل تحديات كبيرة لاسيما في مرحلته الأولى (المرحلة الانتقالية). إذ "لوحظ من تجارب الأنظمة الديمقراطية أن الحرية السياسية لم تكن كافية، نظراً للمشاكل التي أنتجتها مرحلة التغيير من جانب، ولحدثة التجربة في المجتمعات بعد إرث تأريخي طويل من الحكم المطلق من جانب آخر" (جواد ٢٠١٠، ١٥). والتجربة الديمقراطية "الوليدة" في العراق لم تكن استثناءً عن هذه القاعدة. فالديمقراطية التوافقية التي شهدتها العراق بعد عام ٢٠٠٣، ... قامت على أساس الأغلبية المجتمعية (وليس الأغلبية السياسية)، فهي بذلك أغلبية عمودية تقسم المجتمع على أساس العلاقات الأولية والانتماءات

المتعددة، وهو ما انعكس بدوره على الأحزاب السياسية التي تصدرت المشهد، والتي اعتمدت على الجماعة أو الطائفة وعدتها الأصل في وجودها" (محمود ٢٠٢٣، ٣٢٧). ما ترك أثراً سلبياً "في عملية بناء الدولة العراقية الجديدة" (ما بعد ٢٠٠٣)، فيما عُرف بأزمة الهوية "الوطنية" (من هو العراقي ولمن ينتمي؟). إذ تظهر هذه الأزمة، كما يعتقد البروفيسور (لوشيان باي) عندما تكون التحديات المادية والنفسية غير ملائمة، وغير مقبولة في ظل الظروف التاريخية الجديدة" (داودي ٢٠٢٣، ١٥٤)، ما ينتج عنه تغليب للهويات (والانتماءات) الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. وهو ما تطور في الحالة العراقية، على هيئة انقسامات ونزاعات داخلية (قومية وطائفية)، هددت، في بعض مراحلها، أمن العراق وسلمه المجتمعي. كما ان تعزيز الهويات الفرعية في مقابل إضعاف الهوية الوطنية، نتج عنه تعدد في الولاءات الخارجية لدول وقوى إقليمية (متصارعة) مثلت الامتداد القومي أو الطائفي لتلك الهويات، ما هدد بنقل حالة الصراع الإقليمي (بأبعاده الدولية) إلى الداخل العراقي وتعرض أمنه ووحدته الوطنية للخطر، بتحويل العراق إلى ساحة لتصفية الحساب ما بين القوى الإقليمية والدولية المتصارعة.

على ان تأسيس نظام سياسي جديد وملائم للخصوصيات الداخلية، وتعزيز الهوية الوطنية، وتحييد العراق عن الصراعات الخارجية لم تكن التحديات الوحيدة أمام عملية إعادة بناء الدولة العراقية (ما بعد ٢٠٠٣). فهناك أيضاً المشكلات الاقتصادية، المتمثلة "بانهيار البنية التحتية للاقتصاد العراقي؛ نتيجة لما أصابها من ضعف بسبب مرحلة الحصار والعقوبات الدولية التي عانى منها العراق على مدى أكثر من عقد من الزمن وهو ما أثر سلباً على عملية إعادة الإعمار بعد مرحلة الاحتلال (م. الجبوري ٢٠١٢، ١٠٢). ناهيك عما تعرض له المئات من المصانع والمؤسسات الحكومية والأهلية - خلال مرحلة الاحتلال وما بعدها- من حالات التدمير والنهب والحرق، إذ كانت تلك المصانع والمؤسسات توفر فرص العمل لآلاف من الأيدي العاملة (حداد ٢٠٠٨، ١٠). مما زاد بدوره من نسب البطالة في المجتمع، وارتفاع عدد الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر إلى أكثر من (٦٠%) من المواطنين نقلاً عن حامد عبيد حداد (٢٠٠٨، ١١).

يُضاف إلى كل ما تقدم، التحديات والتهديدات الأمنية المتمثلة بتسلل عدد من الجماعات الإرهابية وقيامها بعمليات تخريبية داخل العراق، فضلاً عن سيطرتها على عدد من المدن والمحافظات العراقية. وجاء ذلك في وقت كانت فيه المؤسسة العسكرية والأمنية في العراق في طور التشكل وإعادة التأسيس، بعد قرار سابق بحل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية العراقية كافة، صدر عن الحاكم الأمريكي ورئيس سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق (حينها) "بول بريمر" بتاريخ (٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣) (علاوي ٢٠١٢، ١٢٨).

يتضح من كل ما تقدم، أن صانع القرار في العراق الجديد ما بعد ٢٠٠٣، كانت تنتظره استحقاقات كبيرة وصعبة على مستوى إعادة بناء مقومات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية كافة. فالدولة العراقية ما بعد ٢٠٠٣، كانت أقرب ما تكون إلى وضع الهشاشة. وهذا ما يتضح من خلال التصنيف الضعيف الذي حصل عليه العراق في مؤشر الدولة الهشة (إذ تذيّل العراق جدول الدول ضمن مؤشر هشاشة النظام للأعوام من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٩) وهو ما أثر سلباً على مشروعية النظام السياسي "الوليد" في العراق" (المعهد العراقي للحوار ٢٠٢٢، ٢٦٩). وعليه، كانت الأولوية لدى صانع القرار في "الانكفاء النسبي" على الداخل وحشد المقدرات والجهود الوطنية كافة لإعادة بناء الدولة وحفظ الأمن والاستقرار الداخلي. وهو ما يتطلب تجنيب العراق - ما استطاع إليه سبيلاً - أي شكل من أشكال الاستنزاف الخارجي في صراعات أو حروب مع دولٍ أخرى، أو إقحامه ضمن صراع المحاور المحتدم على المستويين الإقليمي والدولي. فالإدراك المتزايد لدى صانع القرار العراقي، بأن (البيئة الخارجية)، سواءً ضمن الدائرة القريبة (الإقليمية) أو البعيدة (الدولية)، المحيطة بالعراق تشهد في الوقت الحالي تزايداً في وتيرة وحدة الصراع ما بين محورين، هما في طور التشكل والنمو ليغدوا أكثر وضوحاً وتجلياً في المستقبل، الأول "محور الغرب" ويمثله (الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية) ومن يتحالف معهم من دول الإقليم، والثاني "محور الشرق" ويمثله (الصين وروسيا) والقوى الإقليمية المتحالفة معهما. وهو صراع يمتد ميدانه من أوكرانيا وشرق أوروبا إلى الوطن العربي والشرق الأوسط، ويستهدف هذا الصراع تحسين شروط التفاوض المستقبلية وإعادة تقاسم وتوزيع مناطق النفوذ ما بين القوى الكبرى المهيمنة.

٢. على مستوى (الاستجابة) : وبناءً على مخرجات (العملية الإدراكية) وما تمخض عنها من نتائج وما تمّ تشخيصه من تحديات، حددت السياسة الخارجية العراقية موقف العراق من الصراعات الإقليمية والدولية، وسياسة (المحاور والمحاور المضادة)، بإتباع أسلوب أو منهج الحياد السياسي (الإيجابي) بعدم التدخل (التورط) في أي من الصراعات القائمة وعدم الانحياز إلى أي طرف من أطراف الصراع. فهو حياد (سياسي)؛ إذ لا يترتب عليه أي إلزام قانوني أو تعهد دولي مفروض، يوجب العقوبة لمن يخالفه (كما في الحياد القانوني). بل انه قرار سياسي وإلتزام دستوري، تفرضه ضرورات المصلحة الوطنية، وإلتزام العراق بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وسعي العراق لحل النزاعات بالوسائل السلمية، وإقامة علاقاته مع الدول الأخرى على أساس المصالح المشتركة، واحترامه لجميع التزاماته الدولية" (الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة ٨). كما أنه حياد (إيجابي)، لا ينبع من موضع ضعف (كما في الحياد السلبي)، بل من موضع قوة وإيمان بمكانة العراق الإقليمية والدولية، والدور الذي يمكن له أن يؤديه على الساحة العالمية، كوسيط "موثوق"

في حل الخلافات والنزاعات بالوسائل السلمية، وتشجيع مبدأ الحوار والتعايش بما يضمن تعزيز السلم والأمن الدوليين.

كما انه حياد (مؤقت) لا يحمل صفة (الديمومة)، بل يتحدد بقائه بناءً على ضرورات المصلحة الوطنية ومقتضياتها. وهو حياد (نسبي) وليس (مطلق)؛ إذ قد يتخذ العراق موقف سياسي مُنحاز تجاه بعض القضايا ذات البعد الوطني/ القومي أو الإنساني، كموقف العراق الرسمي الداعم للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

المبحث الثالث

الإستراتيجية العراقية الجديدة (تفسير المشكلات .. الانفتاح .. استعادة الدور)

أوضحنا في المبحث السابق أن العراق، ونتيجة لمتغيرات الأحداث ما بعد العام ٢٠٠٣، قد اعتمد منهجاً جديداً يُدعى (منهج التغيير التوجهي) في تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها، وطرق التفاعل والتعاطي مع محيطه الخارجي (الإقليمي والدولي). فأصبح لزاماً على الدولة العراقية الجديدة (ما بعد ٢٠٠٣) ان تُحدث تغييراً في إستراتيجية البلاد الخارجية (عن تلك المعتمدة على عهد النظام السابق) لتصبح أكثر ملائمة مع ضرورات المرحلة الجديدة ومقتضيات الواقع الراهن. فجاء تبني العراق للحياد السياسي (الإيجابي) عنواناً عاماً لإستراتيجية السياسة الخارجية العراقية الجديدة ما بعد العام ٢٠٠٣. إذ مثّل خيار (الحياد الإيجابي) الإطار العام في تلك الإستراتيجية التي تضمنت بدورها مجموعة من التكتيكات أو الآليات وخطوات العمل، بما يستهدف في المحصلة النهائية استعادة مكانة العراق الإقليمية والدولية. أما أبرز تلك التكتيكات أو الآليات فيمكن إجمالها بالآتي :

١. تفسير المشكلات: وتتمثل بوفاء العراق بجميع التزاماته الدولية وسداده لجميع الديون والتعويضات المترتبة عليه نتيجة الأضرار التي قد تكون لحقت بالدول الأخرى نتيجة الحروب التي خاضها العراق (على عهد النظام السابق). إذ عدت هذه الخطوة شرطاً ضرورياً لخروج العراق وبشكلٍ كامل من طائلة الفصل السابع (ii*) من ميثاق الأمم المتحدة، وبما "يؤسس إلى عودة العراق إلى مكانته الطبيعية في المجتمع الدولي ومحيطه الإقليمي، ويسهم في تعزيز ودعم العلاقات الثنائية والمتعددة، والمضي قدماً في سبيل زيادة تفعيل دور العراق في المنظمات الدولية والمتخصصة من أجل تحقيق أهدافه وطموحاته المشروعة" (المعهد العراقي للحوار ٢٠٢٢، ٢٢). وتحقيقاً لهذه الغاية، بذل النظام السياسي العراقي الجديد، وعبر رؤساء حكوماته ووزراء خارجيته، جهداً دبلوماسياً نشطاً بالتواصل مع الجهات والدول المعنية أو المتضررة، وإجراء مجموعة من الزيارات واللقاءات الرسمية، لعل من أبرزها "زيارة وزير الخارجية العراقي الأسبق "هوشيار زيباري" إلى جمهورية مصر العربية في مطلع آذار ٢٠١٢، لتسوية الديون المصرية على العراق ودفع التزاماته المالية. وزيارة رئيس الوزراء العراقي الأسبق "توري

المالكي" في ١٤ / آذار ٢٠١٢، والتباحث مع الجانب الكويتي حول تسوية القضايا العالقة بين البلدين" (غيثان ٢٠١٤، ٢١٣). وقد كان من نتائج تلك الجهود، نجاح العراق في "اعتماد مجلس الأمن الدولي، في جلسة حاسمة (بتأريخ ٢٧ / حزيران ٢٠١٣)، بالإجماع قراره المرقم (٢١٠٧) لسنة ٢٠١٣ القاضي بوفاء العراق التزاماته جميعها بموجب قرارات مجلس الأمن الصادرة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة" نقلا عن مصطفى غيثان (٢٠١٤، ٢١٣).

وفي إطار السعي المتواصل لتفسير المشكلات مع دول الجوار الإقليمي، "ظهرت معالم تحول واضحة في السياسة الخارجية العراقية تجاه دول المنطقة، والتي اتسمت بسد الفجوة في علاقات العراق الإقليمية، من خلال معالجة حالة التوتر مع دول الخليج العربي (لاسيما بعد سنة ٢٠١٤، ودخول تنظيم "داعش" الإرهابي إلى العراق)، بتأسيس نوع من الانفتاح والتوازن الإستراتيجي، عبر تبادل الزيارات الرسمية كنوع من أنواع تعزيز الثقة وتوحيد المواقف تجاه القضايا المشتركة في المنطقة. مؤكدة بذلك (أي تلك الزيارات)، التوجه الجديد للسياسة الخارجية العراقية والقاضي بتسوية الأزمات الإقليمية بالوسائل السلمية، بعيداً عن الخوض في القضايا الخلافية وانتهاج سياسات معتدلة ودبلوماسية غير تصادية. كما رفض العراق بأن يكون باباً من أبواب التهديد لدول المنطقة، عن طريق التفاعل السلمي مع محيطه الإقليمي وفقاً لمبدأ المصالح المشتركة، رافضاً لأي تنظيم أو كيان يشكل تهديداً مباشراً على الأمن (الوطني/ القومي) العراقي" (الخرجي والشمرى ٢٠٢٥، ١٩٥-١٩٦).

كما لم تقتصر جهود العراق الدبلوماسية على دول الجوار الإقليمي العربي، بل امتدت أيضاً إلى غيرها من الدول، لاسيما ممن كان لها ماضٍ تصارعي مع العراق (على عهد النظام السابق). وتأتي في مقدمة تلك الدول إيران، "إذ استأنف الجانبان علاقاتهما الدبلوماسية (بعد عام ٢٠٠٣)، والتي شهدت تطوراً ملحوظاً على عهد ولاية رئيس الوزراء العراقي الأسبق "إبراهيم الجعفري" عام ٢٠٠٥، بعد إصدار الحكومة العراقية (وقتها) أمراً بالعفو عن المحتجزين الإيرانيين في السجون العراقية ترحيباً بزيارة وزير الخارجية الإيراني (حينها) "كمال خرازي" لبغداد. وفي تطور مشهود للعلاقات الثنائية بين البلدين - لم يحدث منذ أربعين عاماً - زار وفد عسكري عراقي كبير برئاسة وزير الدفاع العراقي الأسبق "سعدون الدليمي" طهران، وقدم الوفد اعتذاره لإيران حكومةً وشعباً عما وصفه بـ (جرائم صدام حسين) بحق إيران، واختتمت تلك الزيارة بتوقيع اتفاق للتعاون العسكري بين البلدين في مجال الدفاع ومحاربة الإرهاب" (الوحيلى ٢٠١٦، ١١٩).

٢. الانفتاح : يُعدّ الانفتاح الخارجي على مختلف دول العالم، من أهم عناصر (الحياد السياسي الإيجابي) للدولة؛ الذي يرفض فكرة العداة والتكتلات المضادة وصراع المحاور، ويفضل عليها فكرة الحوار والانفتاح والتعايش السلمي. فمع إقرار الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، يلحظ المُتتبع "عدم

إعلان - الدستور - معاداته لأي اتجاه سياسي أو فكري خارج حدود الدولة العراقية" (شنافة ٢٠١٢، ١٢٩). وهو ما يعكس التوجه الجديد للنظام السياسي العراقي ورغبته في تحسين صورة العراق - التي تضررت على عهد النظام السابق بوصفه مصدر تهديد - وإبراز العراق كدولة منفتحة وراعية للسلم والاستقرار الإقليمي والدولي. كما ان "الانفتاح" عُدَّ مطلباً إستراتيجياً للسياسة الخارجية العراقية؛ في ظل حاجة العراق إلى حشد الدعم الدولي لمساعدته في إعادة بناء الدولة، واستتباب الأمن الداخلي ومحاربة الإرهاب، فضلاً عن "جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق، في إطار التركيز على ما يُعرَف بـ ((دبلوماسية التنمية))" (السراي ٢٠١٧، ١٧١). فقد "عملت الدبلوماسية العراقية على تعزيز الروابط الاقتصادية مع الشركاء الاقتصاديين والتجاربيين - على مستوى دول العالم- ومن أهمهم (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي كمنظومة اقتصادية، اليابان، كوريا الجنوبية، والصين) بوصفهم أعمدة رئيسة للاستثمار الأجنبي في العراق" (المعهد العراقي للحوار ٢٠٢٢، ٣٤٧).

كما ان "الانفتاح" السياسي غرباً وشرقاً، بما يتضمنه من تعدد للعلاقات وتنوعها، سيضمن للعراق ساحة أرحب للحركة الدبلوماسية على الصعيد الدولي، مما يمنح العراق فرصة أكبر لتحديد جانبه عن صراع المحاور "المُستعر" دولياً وإقليمياً، لاسيما بعد الأحداث الأخيرة؛ كالحرب الروسية - الأوكرانية منذ العام ٢٠٢٢، والتصعيد العسكري المستمر بين الولايات المتحدة الأمريكية (أو عبر وكيلتها "إسرائيل") وإيران. إذ يمكن للعراق، ومن خلال علاقاته المتعددة والمتنوعة، ان يؤدي دوراً مهماً في التخفيف من حدة الصراع القائم، وأن يقدم نفسه كوسيط في حل المنازعات، وتشجيع أطراف النزاع على تسويته بالطرق السلمية (كما سيأتي تبياناً في فقرة لاحقة).

ومن هنا، يُمكن قراءة "التحولات التي تبناها العراق في علاقاته الخارجية والتي أتت في إطار إستراتيجية الانفتاح الخارجي؛ من زاوية ضغوط البيئة الداخلية والخارجية، (مما فرض على العراق توسيع آفاق التعاون على مستوى محيطه القريب والبعيد" (حميد وهاشم ٢٠٢٣، ١٧٥). "وهكذا بدأ العراق ... التسريع بما أسماه البعض "إعادة اكتشاف" المصالح الإستراتيجية، إذ كانت دوافع العراق من انفتاحه (إقليمياً ودولياً) تنطلق من رؤية هيمنت على خطاب سياسته الخارجية وشكلت جزءاً من إستراتيجيته العليا، عبر تأكيده أنه ليس في حالة مواجهة مع أي طرف إقليمي أو دولي، وبتالي منحه ذلك مساحة من أن يحافظ على أهميته في مجاله الحيوي" (حميد وهاشم ٢٠٢٣، ١٧٥)، وأن يوسّع من مقبولية حضوره على الصعيد الدولي.

٣. استعادة الدور: تأتي بعد مرحلتي "تفسير المشكلات" و"الانفتاح" - دون أن يكون المقصود بها التراتبية الإلزامية بالضرورة - مرحلة استعادة العراق لدوره ومن ثمّ لمكانته على مستوى الإقليم والعالم. إذ عدت هذه الخطوة هدفاً إستراتيجياً للسياسة الخارجية العراقية؛ لارتباطها بالثقافة الإستراتيجية للدولة

العراقية، النابعة من إدراك صناع القرار فيها، لمكانة العراق ودوره التاريخي (إدراك الذات)، وحضارة شعبه وعراقة ثقافته، فضلاً عن ميزات موقعه الجغرافي الذي يؤهله لأداء هكذا دور. فالعراق يمتلك "موقعاً إستراتيجياً مؤثراً في العالم كونه مُلتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم، .. والجسر الأرضي المؤدي إلى طرق المواصلات البحرية مما جعله بمثابة القلب من منطقة (الشرق الأوسط)" (السراي، ٢٠١٧، ١٦٧).

فسياسياً؛ يُمكن للعراق "أن يكون جسراً" إستراتيجياً (دور "الدولة الجسر") لإضفاء الانسجام بين الأطراف المختلفة استناداً على الموقع الجيوسياسي الذي يتمتع به" (حميد وهاشم، ٢٠٢٣، ١٧٣). كما يمكن له أن يؤدي دور الوسيط "الموثوق" في المنازعات الإقليمية أو تلك التي تنشأ بين طرف إقليمي وآخر دولي؛ نتيجةً لسياسته المعتدلة ومنهج الحياد الذي يتبعه. ومن أمثلة ذلك، جهود الوساطة العراقية بين المملكة العربية السعودية وإيران (للمدة من نيسان/ أبريل ٢٠٢١ إلى نيسان/ أبريل ٢٠٢٢)، بعد مُضي خمسة أعوام على انقطاع العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، وبعد وسائط دولية سابقة (نجات، ٢٠٢٢، ٤). فضلاً عن، مساعي العراق - في مراحل مختلفة- للتخفيف من حدة التوترات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

أما اقتصادياً، فيعمل العراق على الاستفادة من خصائص موقعه الجغرافي ليتحول إلى مركز ومعبر اقتصادي وتجاري مهم على مستوى العالم. وفي هذا الصدد، يُمكن الإشارة إلى، مشروع (طريق التنمية) العراقي الذي أعلن عنه رئيس الوزراء العراقي الحالي "محمد شياع السوداني". إذ يستهدف هذا المشروع "تعزيز مكانة العراق الإستراتيجية من خلال تحويله إلى مركز إقليمي في المنطقة بهدف توسيع انفتاحه الجيوسياسي، كون ان الطريق يمتد من الشرق الأوسط ليصل إلى أوروبا عبر تركيا، مما سيُعزز من سياسة العراق الخارجية مع دول الجوار والدول التي تمر بها الطريق" (ياسر وآخرون، ٢٠٢٤، ١٠٣). كما سيساهم هذا المشروع في "تحويل العراق إلى محطة نقل كبرى للدول الأوروبية، من خلال عبور الشاحنات التي تصل بحراً عبر ميناء الفاو العراقي ثم إلى تركيا وأوروبا من القناة الجافة، فضلاً عن نقل السلع التركية والأوروبية إلى العراق ومنه إلى دول الخليج العربي وسوريا والأردن. فنجاح العراق في إنشاء مثل هذه المنظومة الحديثة للنقل وما يرتبط بها، ستؤهله لأن يكون لاعباً إستراتيجياً في الإقليم في قطاع الصناعة والنقل...، فضلاً عن الغايات الأخرى لهذا المشروع، التي تستهدف إحداث تطور اقتصادي وإستراتيجي على صعيد البنية التحتية، وجعل العراق نقطة الوصل للتجارة العالمية التي تربط الشرق بالغرب" (ياسر وآخرون، ٢٠٢٤، ١٠٩). وإدراكاً لأهمية المشروع والفوائد المرجوة منه، تبذل الدبلوماسية العراقية، في الوقت الحالي، جهوداً نشطة للتواصل مع الأطراف المعنية

كافة في سبيل إنجاح أهداف المشروع. ويأتي ذلك ضمن جهود ((دبلوماسية التنمية)) التي امتازت بها السياسة الخارجية العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣، بعدّها واحدة من أهم وأبرز الوسائل لتحقيق أهدافها.

الخاتمة :

يتضح من كل ما تقدم، ان النظام السياسي العراقي الجديد، ماضٍ في تبنيه "الحياد الإيجابي" كخيار إستراتيجي في سياسته الخارجية؛ في سبيل إيجاد بيئة عمل آمنة ومستقرة، تقيه تداعيات أي صراع إقليمي أو دولي مُحتمل. ويأتي ذلك، ضمن خطة عمل متكاملة ومتواصلة تستهدف بناء الدولة (من الداخل إلى الخارج)، وإعادة تعريف دور العراق على المستويين الإقليمي والدولي، ومن ثمّ استعادة مكانة العراق وجعله في مصاف دول العالم المتقدمة. إلا ان مثل هذه الأهداف تحول دونها عقبات ومعوقات كثيرة، لعل من أهمها: ضعف الانتماء الوطني وتعدد الولاءات الخارجية، التجاذبات الإقليمية والدولية وحجم الضغوط الخارجية، التركة الثقيلة التي ورثها العراق عن النظام السابق، فضلاً عن، معوقات أخرى من قبيل؛ حالة الفساد المالي والإداري المستشري في بعض مفاصل الدولة ومؤسساتها، وغيرها من المعوقات الأخرى. الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود، وتوحيد الطاقات الوطنية كافة (صناع قرار، نخب سياسية وثقافية وعلمية، الطبقات الشعبية المختلفة) في سبيل نهضة العراق وبناء حاضره ومستقبله.

الاستنتاجات : يُعدّ الحياد السياسي (الإيجابي) النمط الأمثل للسياسة الخارجية العراقية، لتناسبه مع ضرورات المرحلة الراهنة واستجابته للحاجات الوطنية الملحة.

التوصيات : وتتمثل بالآتي :

١. العمل على إعادة بناء الهوية الوطنية العراقية وتعزيز الانتماء والولاء الوطني على حساب الهويات الفرعية والولاءات الخارجية، من أجل توحيد كلمة العراق ودعم موقفه الرسمي من مختلف القضايا الدولية.

٢. ضرورة المعالجة الهادئة لمختلف الملفات التي من الممكن ان تشكل قدحاً أو إخلالاً بسياسة الحياد العراقي، من قبيل حسم ملف الوجود العسكري الأجنبي (تحت عنوان قوات التحالف الدولي، أو بأي عنوان آخر) على الأراضي العراقية مما قد تعده البعض من دول الجوار تهديداً لأمنها القومي، فضلاً عن، إيجاد صيغة وطنية مشتركة لمعالجة مسألة "السلاح الموازي" وترتيب أوضاع الأجنحة العسكرية لفصائل "المقاومة" المسلحة الناشئة عن مرحلة الاحتلال السابقة.

٣. العمل على استكمال بناء مقومات الدولة وتعزيز قدراتها العسكرية الدفاعية والردعية؛ ليكون حياؤها إيجابياً من منطلق قوة، وليس حياهاً سلبياً من منطلق ضعف. فالدول الضعيفة وان أعلنت

حيادها فإنها لا تأمن على نفسها من مخاطر امتداد حدود الصراع إليها، لأنها ستكون مطمئناً للأطراف والقوى المتصارعة وساحةً لتصفية الحساب بينها.

هوامش توضيحية :

(i) في تعقيب له على حقيقة امتلاك العراق للأسلحة المحرمة دولياً، أكد "هانز بليكس" رئيس لجنة المفتشين الدوليين بتاريخ (٢٠٠٣/١/٩) أمام مجلس الأمن الدولي: (لا أدلة تدن العراق، وان المفتشين الدوليين يحصلون على حق الدخول السريع بدون إعلان مسبق لكل أماكن العراق، ولا يوجد أثر لأسلحة الدمار الشامل)، = أنظر: (الجبوري ٢٠١٢، ٧٩).

(ii) يتناول الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الإجراءات الواجب اتخاذها في حال وجود تهديد للسلام أو إخلال به أو وقوع عدوان، وتتراوح تلك الإجراءات ما بين التدابير الأقل قسرية من قبيل: قطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، تدابير فرض الحصار الجوي والبحري التي تقوم بها قوات أعضاء الأمم المتحدة، وصولاً إلى إمكانية استخدام القوة العسكرية المباشرة بحق الدولة مصدر التهديد.

المصادر باللغة العربية :

١. أ. الجبوري، أحمد صالح. ٢٠١٣. الحرب العدوانية - الحرب على العراق: دراسة قانونية. الموصل: دار الجيل العربي.
٢. التقرير الإستراتيجي العراقي (٢٠٢٠)، المعهد العراقي للحوار، ٢٠٢٢.
٣. توفيق، سعد حقي. ٢٠١٧. العلاقات الدولية. بغداد: دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع.
٤. جواد، بلقيس محمد. ٢٠١٠. "التفاعلات الاجتماعية للتعددية السياسية". مجلة دراسات دولية، عدد ٤٥ (تموز): ١-٢٠.
٥. حداد، حامد عبيد. ٢٠٠٨. "التداعيات الاجتماعية للاحتلال الأمريكي على المجتمع العراقي". أوراق دولية، عدد ١٦٥ (أيار): ٩-١٢.
٦. ح. حسين، حيدر علي. ٢٠١٤. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي. بغداد: دار الكتب العلمية.
٧. س. حسين، سلمان علي، كريدي، ساهرة حسن. ٢٠٢٣. "وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات". مجلة قضايا سياسية. عدد ٧٣ (نيسان - أيار - حزيران): ٤٥-٦٢.
٨. حميد، علي حسين، هاشم، فراس عباس. "العراق وعقدة السوار الجغرافي: مقارنة آدم توز (الأزمة المتعددة) منطلقاً". مجلة قضايا سياسية، عدد ٧٣ (نيسان- أيار- حزيران): ١٦٦-١٨٠.
٩. الخزرجي، أحمد محمد شريف، الشمري، صلاح مهدي هادي. "إدارة المخاطر في إستراتيجية الأمن القومي العراقي لعام ٢٠١٦: المرتكزات والأهداف". المجلة العراقية للعلوم السياسية، عدد ١٤ (آذار): ١٨٥-٢٠٠.
١٠. خضير، ماجد حميد. ٢٠٢٥. "سلوك الحياد في السياسة الخارجية العمانية ودوره في تعزيز المكانة الإقليمية". المجلة العراقية للعلوم السياسية، عدد ١٤ (آذار): ٣٣٤-٣٤٦.
١١. داودي، نسرین علي. ٢٠٢٣. "الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها". مجلة قضايا سياسية، عدد ٧٣ (نيسان- أيار- حزيران): ١٣١-١٦٥.
١٢. الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة (٨).
١٣. روبنسون، بول. ٢٠٠٩. قاموس الأمن الدولي (دراسات مترجمة ٣٨). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
١٤. السراي، وسام شاكر. ٢٠١٧. "الدور العراقي في إقليم مضطرب: تحديات الداخل وتقاطعات الخارج". مجلة أبحاث إستراتيجية، عدد ١٤ (آذار): ١٦٢-١٩١.
١٥. الشمري، صلاح حسن. ٢٠١٤. الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق .. قراءة في ملامح التغيير. الرياض: منشورات ضفاف



١٦. شنافة، صباح نعاس. ٢٠١٢. "إستراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام ٢٠٠٣". مجلة دراسات دولية، عدد ٥١ (كانون الثاني): ١١٣-١٣٢.
١٧. علي، سنان جبار. "الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية". مجلة دراسات دولية، عدد ٥٤ (تشرين الأول): ١٠١-١٥٤.
١٨. غيثان، مصطفى. ٢٠١٤. السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق.. ماضي المستقبل ومستقبل الحاضر. بغداد: دار الكتب العلمية.
١٩. م. الجبوري، معتر عبد القادر محمد. ٢٠١٢. قرارات مجلس الأمن .. دراسة تحليلية". القاهرة: دار الكتب القانونية.
٢٠. محمود، ريبوار كريم. ٢٠٢٣. "الإصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام ٢٠٠٣". مجلة قضايا سياسية، عدد ٧٣ (نيسان - أيار - حزيران): ٣١٨-٣٣٩.
٢١. مصباح، عامر. ٢٠١٠. نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، (٢٠١٠).
٢٢. مقلد، إسماعيل صبري. ٢٠١١. العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع. الجيزة: المكتبة الأكاديمية.
٢٣. مقلد، إسماعيل صبري. ٢٠١٣. السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية. الجيزة: المكتبة الأكاديمية.
٢٤. نجات، علي. ٢٠٢٢. "الوساطة العراقية بين إيران والسعودية: الدوافع والعواقب". سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٧ أيلول، ٢٠٢٥ = على الرابط: https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2022/05/863t32.pdf_SvEDHXPdB3oQFnoECB4QAQ&sqi=2&usg=AOvVaw0Dm0j4jTYy9NUOFR39n1V
٢٥. الهزايمة، محمد عوض. ٢٠٠٧. قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن آتى. عمان: دار الحامد.
٢٦. الوحيلي، محمد حسين شذر. العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في المتغيرين السياسيين والاقتصادي". عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.
٢٧. ياسر، هديل لطيف، العبدلي، أحمد محمود، الزبيدي، حين هادي. ٢٠٢٤. تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على العراق. بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع.
- المصادر باللغة الإنكليزية:

1. A. Al-Jubouri, Ahmed Saleh. 2013. The War of Aggression - The War on Iraq: A Legal Study. Mosul: Dar Al-Jeel Al-Arabi.
2. The Iraqi Strategic Report (2020), Iraqi Institute for Dialogue, 2022.
3. Tawfiq, Saad Haqi. 2017. International Relations. Baghdad: Adnan House for Printing, Publishing, and Distribution.
4. Jawad, Balqis Muhammad. 2010. "Social Interactions of Political Pluralism." Journal of International Studies, No. 45 (July): 1-20.
5. Haddad, Hamid Obaid. 2008. "The Social Implications of the American Occupation on Iraqi Society." International Papers, No. 165 (May): 9-12.
6. H. Hussein, Haider Ali. 2014. US Policy and the Future of the International Order. Baghdad: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
7. S. Hussein, Salman Ali, Kraidi, Sahira Hassan. 2023. "The Function of the Buffer State in Areas of Competition and Its Role in the Development of Conflicts." Political Issues Magazine. Issue 73 (April-May-June): 45-62.
8. Hamid, Ali Hussein, Hashim, Firas Abbas. "Iraq and the Geographical Bracelet Knot: Adam Tooze's (Multiple Crisis) Approach as a Starting Point." Political Issues Magazine, Issue 73 (April-May-June): 166-180.
9. Al-Khazraji, Ahmed Mohammed Sharif, Al-Shammari, Salah Mahdi Hadi. "Risk Management in the Iraqi National Security Strategy for 2016: Foundations and Objectives." The Iraqi Journal of Political Science, Issue 14 (March): 185-200.

10. Khudair, Majid Hamid. 2025. "Neutrality in Omani Foreign Policy and Its Role in Strengthening Regional Position." *The Iraqi Journal of Political Science*, Issue 14 (March): 334-346.
11. Daoudi, Nasreen Ali. 2023. "The Iraqi State and Gaps in Its Building Process." *Political Issues Magazine*, Issue 73 (April-May-June): 131-165.
12. The Permanent Iraqi Constitution of 2005, Article (8).
13. Robinson, Paul. 2009. *Dictionary of International Security* (Translated Studies 38). Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
14. Al-Saray, Wissam Shaker. 2017. "The Iraqi Role in a Turbulent Region: Internal Challenges and External Intersections." *Strategic Research Journal*, Issue 14 (March): 162-191.
15. Al-Shammari, Salah Hassan. 2014. *The American Strategy Towards Iraq: A Reading of the Features of Change*. Riyadh: Dhifaf Publications.
16. Shanafa, Sabah Naas. 2012. "Iraqi Foreign Policy Strategy Post-2003." *Journal of International Studies*, No. 51 (January): 113-132.
17. Alai, Sattar Jabbar. "Iraqi Elections and Their Impact on Stability and Development." *Journal of International Studies*, No. 54 (October): 101-154.
18. Ghaithan, Mustafa. 2014. *US Foreign Policy Towards Iraq: Past, Present, and Future*. Baghdad: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
19. M. Al-Jubouri, Moataz Abdul Qader Muhammad. 2012. *Security Council Resolutions: An Analytical Study*. Cairo: Dar Al-Kotob Al-Qanuniyah.
20. Mahmoud, Ribwar Karim. 2023. "Government Reforms in Iraq: Challenges and Opportunities after 2003." *Political Issues Magazine*, Issue 73 (April-May-June): 318-339.
20. Mahmoud, Ribwar Karim. 2023. "Governmental Reforms in Iraq: Challenges and Opportunities after 2003." *Political Issues Magazine*, Issue 73 (April-May-June): 318-339.
21. Misbah, Amer. 2010. *Theories of Strategic and Security Analysis of International Relations*. Cairo: Dar Al-Kitab Al-Hadith, 2010.
22. Muqalled, Ismail Sabri. 2011. *International Political Relations: Theory and Reality*. Giza: Academic Library.
23. Muqallid, Ismail Sabry. 2013. *Foreign Policy: Theoretical Origins and Practical Applications*. Giza: Academic Library.
24. Najat, Ali. 2022. "Iraqi Mediation between Iran and Saudi Arabia: Motives and Consequences." *Publications Series of the Al-Bayan Center for Planning and Studies*, September 7, 2025 = at the link:
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2022/05/863t32.pdf_SvEDHXPdB3oQFnoECB4QAQ&sqi=2&usg=AOvVaw0Dm0j4jTYy9NUOFR39n1V
25. Al-Hazaimah, Muhammad Awad. 2007. *International Issues: The Legacy of a Past Century and the Cargo of a Future Century*. Amman: Dar Al-Hamed.
26. Al-Wahili, Muhammad Hussein Shadhar. *Iraqi-Iranian Relations after 2003: A Study of Political and Economic Variables*. Amman: Dar Al-Janan for Publishing and Distribution.
27. Yasser, Hadeel Latif, Al-Abdali, Ahmed Mahmoud, Al-Zubaidi, Heen Hadi. 2024. *Regional Environmental Transformations and Their Impact on Iraq*. Baghdad: Al-Dhakira for Publishing and Distribution.

